

## الفصل الخامس

### عالم متغير؟

### إعادة التفكير في الإرهاب

بعد ٩/١١

إن «الحرب على الإرهاب»، التي تم إعلانها من قبل الولايات المتحدة بعد ١١ سبتمبر، هي حرب معلنة للمرة الثانية. أما الإعلان الأول، فقد بدأ منذ عشرين عاماً، عندما قدم «ريجان» إلى الرئاسة الأمريكية، معلناً أن الحرب على الإرهاب ستصبح عامود وأساس السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة الإرهاب الدولي الذي تقف وراءه الدول، وهو الذي يعد «أشرس وأشر أنواع الإرهاب» (ريجان)، وهو مرض استشرى على يد «أولئك المحرومين المعارضين للحضارة نفسها»، «ليعودوا إلى حياة البربرية والهمجية في العصر الحديث» (وزير الخارجية جورج شولتز)<sup>(١)</sup>. وقد أشار «ريجان» هنا إلى الشرق الأوسط، في وقت (١٩٨٥م) أضحى فيه الإرهاب في المنطقة هو الموضوع رقم واحد، الذي يشغل بال المحررين. إلا أن «شولتز» حذر من قرب ناقوس الخطر للأراضي الأمريكية، والذي بات يدق أجراسه، فيدوى صوته، أعلى من أى صوت آخر، لقد أخبر «شولتز» الكونجرس عن «سرطان يتواجد هنا على أرضنا»، فصرنا أمام دولة تجدد علناً أهداف «كفاحي» «لأدولف هتلر»<sup>(٢)</sup>.

ويستطرد «شولتز» محذراً: علينا «استتصال» «سرطان» نيكاراغوا<sup>(٣)</sup>. وفي ضوء جسامه الشر، وضخامة الخطر، علينا ألا نشغل أو نلزم أنفسنا بالضغط والقيود الأخلاقية: «فالمفاوضات تعبير لطيف للاستسلام، إذا لم ترم القوة ظلها على طاولة المفاوضات» - كما يعلن «شولتز» - شاجباً ومديناً أولئك الذين يقفون وراء «الوسائل الطوباوية والشرعية، مثلما تفعل الأمم المتحدة والمحكمة الدولية،

متجاهلين عنصر القوة فى المعادلة»<sup>(٤)</sup>. لقد كانت الولايات المتحدة تمارس «عنصر القوة فى المعادلة» مع قوات المرتزقة المتمركزة فى «هوندوراس»، حيث كان «جون نيجمروپونت» هو المسئول ساعتها، مانعة أية جهود - سواء للمحكمة الدولية أو دول أمريكا اللاتينية - تسعى للأخذ «بالوسائل الطوباوية الشرعية».

أما فى الحرب الجديدة على الإرهاب، فىقوم «دونالد رامسفيلد» بقيادة جناحها العسكرى. ومن الجدير بالذكر، أن «رامسفيلد» كان يمثل «ريجان» الخاص فى الشرق الأوسط. كما يقوم «نيجمروپونت» بتولى الجهود الدبلوماسية فى الأمم المتحدة. والأمر لا يقتصر على هاتين الشخصيتين، وإنما يمتد إلى شخصيات أخرى، كانت ذات مراكز قيادية فى الحرب الأولى، وأضححت الآن (فى الحرب الحالية)، وللمرة الثانية، تحتل أدواراً محورية. باختصار، أن العالم لم يتغير كثيراً منذ الحرب الأولى على الإرهاب، وأن استمرار القيادات يوحى بأن الحرب الأولى على الإرهاب لا بد أن يكون لها دروس نافعة، تُستقى وتُعلم.

وقبل الدخول فى تلك الدروس، هناك بعض الأسئلة الأولية التى يجب أن نضعها فى الاعتبار: (١) ما هو الإرهاب؟، (٢) وما هو رد الفعل الصحيح له؟. والإجابة على السؤال الثانى، يجب على الأقل أن توافق البديهية الأخلاقية، وهى: أنه إذا كانت بعض التصرفات خاطئة فى حق الآخرين، فهى خاطئة فى حقنا، وإذا كانت صحيحة لنا، فهى صحيحة للآخرين.

بالرغم من أن السؤال الأول يعكس عراقيل كثيرة، إلا أن له إجابات بسيطة وكافية فى نفس الوقت، مثل الإجابة التى قالها «ريجان» و«شولتز»، حينما كانا يتحدثان عن إدانتهم اللاذعة للإرهاب: الإرهاب هو «الاستخدام المحسوب للعنف، أو التهديد بالعنف، للوصول إلى أهداف، لها طبيعة سياسية، دينية، أو أيديولوجية... من خلال التهيب، الإكراه، بث الخوف»<sup>(٥)</sup>.

هناك الكثير من التوضيحات... ١١ سبتمبر، خاصة، تحمل مثلاً مفاجئاً. الحالة الأخرى تتمثل فى رد الفعل الرسمى التابع للولايات المتحدة وبريطانيا، والذى أعلنه «أدميرال سير ميخائيل بويس» (رئيس أركان الدفاع البريطانى)، حيث أخبر الأفغانيين أن الهجمات الأمريكية البريطانية سوف تستمر «حتى يعترف أهل

البلاد أنفسهم أن هذا الأمر سيبقى حتى يقوموا بتغيير قيادتهم"، وهو ما يتفق ويتمشى مع المعنى الرسمي للإرهاب الدولي<sup>(٦)</sup>. إن الممارسات التي اتخذها «بويس»، مع زملائه في واشنطن، اجتازت كل المعايير. لقد اتخذوها، وهم يتوقعون بأنها ستضع أعداداً هائلة من المدنيين تحت ضغوط ومخاطر حقيقية من الجوع والتشرد، بل ستضع الملايين أمام ظروف قهرية، غير محتملة.

وتبدو كلمات «بويس» معروفة ومألوفة: فهو أعاد صياغة ما كتبه رجل الحكومة الإسرائيلي «أبا إيبان»، بعد إعلان الحرب الأولى على الإرهاب، مباشرة. لقد كان «إيبان» يرد على استفسارات رئيس الوزراء «مناحم بيجين» حول العمليات الوحشية التي ارتكبتها حكومة «العمل» في لبنان، والتي وصفها قائلاً، «حكومات لا يستطيع الأستاذ «بيجين» ولا أنا ذكرها بالاسم»، إلا أنه أضاف التبرير المعهود، قائلاً: «لقد كان هناك توقع منطقي، أن الشعوب المجنى عليها سوف تبذل ضغوطاً لإنهاء الاعتداءات»<sup>(٧)</sup>. وفي نفس الوقت، وفي ظل تأييد أمريكي قاطع، كانت إسرائيل تقوم بعمليات عسكرية في لبنان، ساعية لإظهار تبرير وراء احتلالها المخطط في عام ١٩٨٢م، ذلك الاحتلال الذي قامت به إسرائيل بهدف ردع التهديد بأى تسوية دبلوماسية غير مرغوب فيها من قبل الولايات المتحدة وريبتها، ولكن مرغوب فيها من قبل العالم كله. وعندما فشلت الاستفزازات الإسرائيلية، ولم تؤت ثمارها، قامت إسرائيل بالاحتلال، تحت مظلة التأييد الأمريكي، العسكري والدبلوماسي، مما أدى إلى مقتل ١٨ ألف نفس. وطيلة عشرين عاماً، وإسرائيل مصرة على احتلالها لمعظم الأراضي اللبنانية، منتهكة أوامر مجلس الأمن، عازمة على الاستمرار في إرهابها، بشكل منظم. وكان عام ١٩٨٥م، هو عام الذروة، الذي شهد أفظع وأبشع عملية وحشية إرهابية، طيلة عقدي الاحتلال، حيث قام «شيمون بيريز» بقيادة عملية «القبضة الحديدية» التي صبت اعتداءاتها على «القرويين الإرهابيين»، باعتبارهم مقاومين للاحتلال.

حادثة مروعة أخرى، شهدها عام ١٩٨٥م، كانت في بيروت. أمام مسجد، والتي أسفرت عن: مقتل ٨٠، وجرح أكثر من ٢٥٠، معظمهم من البنات والنساء، بالإضافة إلى عمليات وحشية أخرى، تم وصفها ببساطة في الصحف الوطنية الأمريكية. وكانت المخابرات المركزية الأمريكية، بتأييد بريطاني سعودي،

وراء تنظيم هذه الجريمة، التي استهدفت قتل عالم دين مسلم، والذي استطاع أن يفلت من أيديهم في النهاية. وأخيراً، كانت حادثة التفجير الإسرائيلي في تونس هي آخر ما شهدته عام ١٩٨٥م، حيث تم قتل ٧٥ فلسطينياً وتونسياً، بدون أي تبرير مقنع، وقد نشرت نتائج هذه الحادثة المرعبة في تقرير، أعده الصحفي «أمون كابلوك» في إسرائيل، المعروف بشرفه ونزاهته المهنية<sup>(٨)</sup>. ولقد ساهمت الولايات المتحدة في الأمر، وتعاونت معه، من خلال عدم تحذيرها لحليفتها التونسية بقدم المفجرين الإسرائيليين إليها. وأخبر «شولتز» إسرائيل بأن واشنطن «لديها تعاطف حقيقي» مع ما فعلته، إلا أنه تراجع عن إعلان هذا التعاطف، والتصريح به، حينما قام مجلس الأمن باستنكار عملية التفجير علانية، ووصفها على أنها «اعتداء مسلح» (الولايات المتحدة رفضت التصويت)<sup>(٩)</sup> وبعدها بأيام قليلة، قدم «شيمون بيريز» إلى واشنطن، حيث شارك الرئيس «ريجان» في استنكار، وفي شجب الإرهاب الشرير الشرس<sup>(١٠)</sup>.

كل هذه الممارسات الإسرائيلية لا تدخل أبداً في نطاق الإرهاب الدولي، وذلك لسبب جوهري، وهو: أن الإرهاب هو ما يوجه إلينا وما يستهدفنا، بغض النظر عما نفعله نحن معهم. ومن ثم، فلم يكن هناك أية تعليقات حول استنكارات «ريجان» و«بيريز»، التي أطلقاها ضد إرهاب الشرق الأوسط، والتي أطلقاها بعد تسلمهما الجائزة، وكذلك لم يكن هناك أية تعليقات حول وصف الولايات المتحدة وبريطانيا لعملياتهم في داخل أفغانستان.

وتتكرر المأساة في العمليات الأمريكية ضد نيكاراغوا، «لاستئصال هذا السرطان» من على وجه السطحية. وحالة نيكاراغوا لا جدال عليها: فقد استخدمت الولايات المتحدة القوة معها بطريقة غير شرعية، وعلى أثرها حكمت المحكمة الدولية بإدانة هذا التصرف، ثم أقر مجلس الأمن قراراً يدعو جميع الدول إلى مراقبة القانون الدولي والالتزام به (امتناع بريطانيا عن التصويت، وإعلان الفيتو الأمريكي)، باختصار، أن حالة نيكاراغوا لا جدال عليها في وسط أولئك الناس الذين يكونون بعض الاحترام والتقدير لحقوق الإنسان، والقانون الدولي<sup>(١١)</sup>. ومن ثم، قامت المحكمة الدولية بإصدار الأمر تجاه الولايات المتحدة بإنهاء هذه الجريمة، وبدفع تعويضات كافية. إلا أن الولايات المتحدة ردت بفعل معاكس ومناقض، من

خلال تصعيدها للحرب، وإصدارها - لأول مرة - أوامر رسمية بالهجوم على «أهداف ناعمة رقيقة» - الأهداف المدنية المعزولة عن السلاح والحماية - وتجنب القتال مع الجيش. وطبعاً، كل هذا لم يتم إدراجه في «سنوات الإرهاب»، وهي الكتب التي ترصد العمليات الإرهابية سنوياً (١٢).

ولنتقل إلى كوبا، حتى تكتمل الصورة. فباعتبارها كانت الهدف الأول للإرهاب الدولي، وصلت كوبا إلى مستويات «مرموقة» في «عملية كنيدي مونجوز»، وظلت كذلك حتى نهاية التسعينيات. وبالرغم من ظهور الحرب الباردة في الخلفية، كتبرير لما كانت تفعله الولايات المتحدة مع كوبا، إلا أن ذلك التبرير لم يكن صحيحاً. فالعمليات الإرهابية، والقرار السري لقلب الحكومة الكوبية، سبقا أي علاقة مع الاتحاد السوفيتي. ففي السر، كان التهديد الكوبي يوصف على كونه «انتشاراً لفكرة «كاسترو» التي تنادى بأخذ زمام الأمور في أيدينا»، وهو الأمر الذي غالباً ما سيشرح «الفقراء وغير المتميزين» في دول أخرى، باعتبارهم «يسعون حالياً وراء اقتناء فرص لحياة أفضل» (آرثر شليزنجير يقر بما انتهى إليه الرئيس كنيدي عن مهمته تجاه أمريكا اللاتينية، مما سيفيد الرئيس القادم) (١٣). إن الصلة الوحيدة بالاتحاد السوفيتي تمثلت في «كون الاتحاد السوفيتي يطير بجناحيه»، مغدقاً قروضاً هائلة على عمليات التنمية، ممثلاً نفسه كنموذج لتحقيق الحداثة في ظل جيل واحد (١٤). أما كوبا، فستظل وستبقى رسمياً «دولة إرهابية»، متهمة بتأييدها للإرهاب الدولي.

وبالرغم من أن الأقوياء يحمون أنفسهم من تلك الوقائع غير المرغوب فيها، إلا أنهم، من المؤكد، لديهم خبرة مع الضحايا (حادث ١١ سبتمبر). وبالرغم من الاستنكار العالمي للعمليات الإرهابية في ١١ سبتمبر، إلا أن الذكريات الأليمة كانت مصاحبة لها باستمرار. فما هو الصحفي الينمي «ريكاردو ستيفيتز»، على سبيل المثال، يتذكر ذلك الحادث، الذي شهد مقتل حوالى ألف نفس بريئة (جرائم غربية، ومن ثم غير مدروسة في الأدبيات)، حينما قام «جورج بوش ١» بتفجير بار «شوريلو» في ديسمبر ١٩٨٩م، من ضمن «عملية السبب العادل»، بهدف خطف ذلك العاصي العاق، الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة في فلوريدا؛ بسبب جرائم ارتكبها في فترة عمله بالمخابرات المركزية الأمريكية (١٥). أما «إدواردو

جالينو»، فقد لاحظ أن موقف واشنطن المضاد تجاه الإرهاب لا يبدو مقنعاً لأولئك الذين يتذكرون جيداً الإرهاب الدولي الذي أوجته الولايات المتحدة في كل من «إندونيسيا، كمبوديا، إيران، جنوب أفريقيا... وأمريكا اللاتينية»<sup>(١٦)</sup>. وفي مجلة البحث العلمي بجامعة «الجزويت» بـ «ماناجوا»، يعترف الباحثون بأنه يمكن وصف عملية ١١ سبتمبر بعملية «أرماجدون»، إلا أنهم يضيفون قائلين: إن نيكاراغوا قد «عاشت خبرتها الخاصة بأرماجدون، ولكن ببطء موجه» تحت وطأة الهجوم الأمريكي، وهي «الآن غارقة في مأساتها الحالية»<sup>(١٧)</sup>. إن الحالات المتشابهة في تزايد، حتى هذه اللحظة: ويكفى أن نقارن قائمة أكثر الدول تلقياً للأسلحة الأمريكية بتقارير حقوق الإنسان.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فقد رفضت الولايات المتحدة النظر في تسليم المتهمين المشكوك فيهم في أحداث ١١ سبتمبر، كما رفضت انتظار إجازة وموافقة مجلس الأمن بشأن عملياتها الانتقامية، (التي قامت بها بعد ذلك في أفغانستان). إن هذا الموقف يعكس قاعدة عالمية معروفة لدينا جميعاً، ألا وهي: أن الأقوياء لا ينتظرون ولا يعودون إلى أى سلطة.

لقد حاولت نيكاراغوا - تلك الدولة الصغيرة الضعيفة - أن تتبع قواعد القانون الدولي، ولكنها فشلت. وعندما طالبت «كوستاريكا» محاكمة المزارع الأمريكي الذي قام بتحويل أرضه إلى المخبرات المركزية الأمريكية، ليضعها تحت أيديها كقاعدة لانطلاق الهجمات الإرهابية ضد نيكاراغوا، تم تجاهل هذا الطلب، كما هو المعتاد<sup>(١٨)</sup>. وقد نجد حالة مماثلة ومواكبة جداً لما سبق، وهي حالة «إيمانويل كونستانت»، زعيم القوات العسكرية الهايتية، التي كانت مسؤولة عن مقتل آلاف الهايتيين بدون وجه حق في أوائل التسعينيات، في ظل انقلاب عسكري، والتي عارضتها واشنطن رسمياً، ولكنها أيدتها ضمناً. وقد تم إصدار الحكم غيابياً على «كونستانت» في المحكمة الهايتية. وقد طالبت هايتي الولايات المتحدة بمحاكمته ثانية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠١<sup>(١٩)</sup>. إلا أن الطلب قوبل مرة أخرى بالرفض، ربما بسبب تخوف الولايات المتحدة من إفصاحه عن العلاقات التي كانت تربطه بالإدارة الأمريكية في أثناء الحملة الإرهابية التي كان يقودها ضد شعبه.

أثار الرئيس بوش (٢)، وغيره، تساؤلاً: «لماذا يكرهوننا؟» اقترحت إجابات عديدة ودقيقة في نفس الوقت، إلا أنه هناك بعض الإجابات البسيطة التي يمكن أن تقفز إلى الأذهان بسهولة. إن هذا التساؤل يذكرنا بأن الأمر ليس جديداً. فنفس التساؤل تم إثارته في عام ١٩٥٨م على لسان الرئيس «أيزنهاور». إن مشكلتنا في العالم العربي، كما يخبر «أيزنهاور» مساعديه وموظفيه، «هي أننا نقف أمام حملة من الكره موجهة ضدنا، ليس من قبل الحكومات، ولكن من قبل الشعوب»، التي تقف على صف ناصر - «الشيوعي» (بالرغم من إنكار المخابرات المركزية الأمريكية ذلك بشدة)؛ بسبب موقفه القومي الاستقلالي<sup>(٢٠)</sup>. إن أحد أسباب الأزمة الأمريكية في المنطقة، كما يعرضها وزير الخارجية «جون فوستر دالاس»: أن «الشيوعيين» لديهم القدرة على «التحكم والسيطرة على الحركات الشعبية، . . . وهو أمر ليس لدينا القدرة على فعله أو مجاراته. . . إن الفقراء هم من يتجهون إليهم. . . فقد كانوا يريدون دائماً سلب الأغنياء»<sup>(٢١)</sup>. ويقدم مركز الأمن القومي الأمريكي إجابة أخرى عن هذا التساؤل، وهي أكثر رسمية مما قبلها، وهي تقول: إن «معظم العرب» يرون الولايات المتحدة «كمعارضة لتحقيق أهداف القومية العربية»، ويعتقدون أنها «تسعى لحماية مصالحها المتمثلة في النفط، من خلال تأييد الوضع القائم، ومن خلال معارضة أي تقدم سياسي أو اقتصادي». ويكمل المركز قائلاً: «إن مصالحنا الاقتصادية والثقافية في المنطقة أدت إلى علاقات وطيدة بين الولايات المتحدة وعناصر معينة موجودة في العالم العربي، تلك العناصر التي تتمثل مصالحها الأولية في حفظ العلاقات مع الغرب، وفي حفظ الوضع القائم في دولها»<sup>(٢٢)</sup>.

بعد ١١ سبتمبر، قامت جريدة «وول ستريت جورنال» باستقصاء آراء «المسلمين ذوى المال»: رجال البنوك، المتخصصين، أصحاب الأعمال ذوى العلاقات الوطيدة مع الولايات المتحدة. فعكست ردودهم الضيق الشديد حيال التأييد الأمريكي لحكومات «الأنظمة الظالمة»، وحيال معارضة الإدارة الأمريكية للتنمية المستقلة والديموقراطية السياسية، بالإضافة إلى تبرمهم من بعض السياسات الخاصة، مثل تأييد الإدارة الأمريكية للاحتلال الإسرائيلي الغاشم، وتأييدها لفرض العقوبات على العراق، التي أتت على شعبه فدمرته، بينما تركت

الديكتاتور الدموي يزداد قوة وبطشاً - والذي أيدته الولايات المتحدة وبريطانيا في أشرس عملياته في داخل العراق . . . تلك الحقيقة التي ستظل باقية، حتى ولو فضل الغرب نسيانها<sup>(٢٣)</sup>. إن المشاعر تجاه الولايات المتحدة تكاد تكون واحدة، وسواد الشعوب لا تحب رؤية خيرات بلادها، وهي تتدفق إلى الغرب وإلى عملائه المحليين .

ولندع أنفسنا قليلاً مما ألفناه وعهدناه من العرف الدولي، ولنتهيج مبدأ البديهية الأخلاقية، التي ذكرناها من قبل . فيمكننا حينئذ التساؤل والتأمل حول رد الفعل الصحيح والمفترض تجاه الجرائم الدولية . فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نسأل : هل تمتلك دولة مثل هايتي الحق في استخدام القوة لإجبار «كونستانت» على الخضوع للمحاكمة، تبعاً لنموذج واشنطن مع أفغانستان ؟ (بعد رفضها أخذ المحاكمة في الاعتبار) . والسؤال قد يطرح نفسه مرة أخرى في حالة نيكاراغوا، تلك الحالة التي لا جدال عليها، وفي حالات كثيرة أخرى .

ردود الفعل، التي اقترحت حيال جرائم الإرهاب الدولي، كثيرة . من أهمها ما اقترحه القاتيكان، وتلفظ به المؤرخ «مايكل هوارد»، قائلاً : «عملية يقوم بها رجال الشرطة تحت إشراف الأمم المتحدة . . . ضد أي مؤامرة إجرامية، بحيث يتم القبض على أعضائها، وإيقافهم أمام محكمة دولية، ليتلقوا محاكمة عادلة، إذا ما وجدوا مذنبين، ومعاقبتهم بما يتناسب مع درجة جرمهم»<sup>(٢٤)</sup>. وبالرغم من أن هذا الاقتراح لم يلق حظاً من التأمل والتفكير، إلا أنه يبدو منطقيًا وحكيماً . وإذا ما تفكرنا فيه، فعلياً أن نطبقه على أكثر الجرائم إرهابية، مثل تلك التي تركت وراءها عشرات الآلاف من القتلى الأبرياء في نيكاراغوا، تلك الدولة التي لاقت من التدمير والدمار، ما لا يتخيل إصلاحه .

إن الصدق يتركنا في النهاية أمام معضلة حقيقية : إما أن نهرب منها بالنفاق التقليدي المعهود (كما يفسره الإنجيل)، وهو الاختيار السهل، وإما أن نختر الطريق الصعب، ولكنه بالتأكيد الملزم لنا، إذا أردنا تجنب العالم مزيداً من الكوارث الأسوأ .